



المناطق الجنوبية الحررة والمتاخمة: تحديات النهوض وختيارات التنمية

بحوث ومناقشات المؤتمر السنوي للنهوض بالمناطق الجنوبية
الحررة والمتاخمة المنعقد في بيروت بتاريخ ١٨ - ١٩ / ٢٠١٠

المناطق الجنوبية المدرة والمناخمة:

تحديات النهوض وخيارات التنمية

المناطق الجنوبية المهددة والمتاخمة: تحديات النهوض وخيارات التنمية

أعمال المؤتمر الإنمائي للنهوض بالمناطق الجنوبية المهددة والمتاخمة وإعادة إعمارها، الذي نظّمه المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود في بيروت.

بتاريخ: ١٨-١٩/١/٢٠٠١



حقوق الطبع محفوظة

الكتاب : المناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة :

تحديات النهوض وخيارات التنمية

الناشر : المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد : مديرية الدراسات الإيمائية

التاريخ : صفر ١٤٢٢ هـ الموافق أيار ٢٠٠١ م .

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

الطبعة : الأولى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center For Studies and Documentation

Haret Hrick - Behind Social Security - Dakkash str. - Safaa bld. 1st fl.

Tel : 01/274936 - 03/833438 - Fax : 274930

E.mail: dirasat@dirasat.net / Beirut - Lebanon - P.O.Box : 24/47 / www.dirasat.net

تحت المذويان

المشاركون في المؤتمر ٩

المقدمة ١١

الفصل الأول :

الجلسة الافتتاحية ٢٧

١- كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق علي فياض ٢٩

٢- كلمة ممثل راعي المؤتمر فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود

الوزير أسعد دياب ٣٣

الفصل الثاني :

رؤية المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق لواقع وإحتياجات التنمية في

المناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة عبد الحليم فضل الله ٣٩

الفصل الثالث :

البرامج والأشغال العامة لتطوير وإثراء المناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة ؛

بين التخطيط والتنفيذ ٧٩

- الجلسة الأولى :

معالجة تقويمية عامة

كلمة رئيس الجلسة النائب ياسين جابر ٨٣

١- تقدم العمل : الملامح والمعوقات وفاء شرف الدين ٨٧

٢- الإطار المؤسسي للتخطيط والتنفيذ ندى الناشف ٩٥

٣- تنمية المناطق المحررة والمتاخمة من منظور محلي : رؤية كتلة الوفاء

للمقاومة النيابية النائب محمد فنيش ٩٩

٤- آليات التمويل والتنفيذ مكرم صادر..... ١٠٧

مداخلات وردود الجلسة الأولى ١٣٧

الجلسة الثانية :

المخططات التوجيهية والبيئية والسلامة العامة ١٤٣

كلمة رئيس الجلسة النقيب سمير ضومط ١٤٥

١- التخطيط البيئي في الإنماء : رؤية أولية لجنوب لبنان ناجي قديح ١٤٧

٢- إزالة الألغام : المخططات والمخاطر الرائد فرانسيس أفوري ١٥٩

٣- المخططات التوجيهية ومستوى التحكم

بالتطور العمراني جوزيف عبدالأحد ١٦٧

مداخلات وردود الجلسة الثانية ١٧٥

- الجلسة الثالثة

الخدمات العامة بين التخطيط والتنفيذ ١٨١

كلمة رئيس الجلسة رئيسة لجنة التربية النياية النائب بهية الحريري ١٨٣

١- الخدمات الأساسية : رؤية عامة قبلان قبلان ١٨٥

٢- القطاع الصحي : الواقع والإحتياجات في إطار

الخطط المرسومة بهيج عريبد ١٩١

٣- القطاع التربوي وسبل تطويره في المناطق الجنوبية

المحررة والمتاخمة : مطانيوس الحلبي ٢٠١

مداخلات وردود الجلسة الثالثة ٢٠٧

الجلسة الرابعة

البنى التحتية بين التخطيط والتنفيذ ٢١١

كلمة رئيس الجلسة وزير الأشغال العامة والنقل الوزير نجيب ميقاتي ٢١٣

- ٢١٥ ١- الطرق والمواصلات والاتصالات فادي النمار
- ٢٢٣ ٢- المياه والري ناصر نصرالله
- ٢٢٧ ٣- الكهرباء جورج معوض
- ٢٣٣ مداخلات وردود الجلسة الرابعة

الفصل الرابع :

- البرامج والأشغال العامة لتطوير وإنماء المناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة في ضوء
الإحتياجات وامكانيات المشاركة ٢٣٥

الجلسة الخامسة

- البرامج العامة وتنمية البنية الإقتصادية للمناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة ... ٢٣٧
- ٢٤١ ١- إحياء القطاع الزراعي أحمد أمين بيضون
- ٢٥١ ٢- إحياء قطاعي الصناعة والسياحة خليل شري
- ٢٦٥ مداخلات وردود الجلسة الخامسة

الجلسة السادسة

- ٢٧٣ البرامج العامة وإستيعاب النتائج الإجتماعية للإحتلال
- ٢٧٥ كلمة رئيس الجلسة رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي روجيه نسناس
- ٢٧٩ ١- التنمية البشرية وتأمين فرص عمل في المناطق المحررة
والمتاخمة لها : نجيب عيسى
- ٢٩٩ ٢- معالجة الأوضاع الإجتماعية للمعوقين والأسرى
وإصاباتهم النفسية : زهير حطب
- ٣٠٧ ٣- مكافحة الفقر : أديب نعمة
- ٣٣٥ مداخلات وردود الجلسة السادسة

الجلسة السابعة

- دور المجتمع الأهلي المقيم والمغترب في إعادة إعمار المناطق المحررة والمتاخمة. ٣٣٧
كلمة رئيس الجلسة وزير الموارد المائية والكهربائية
الوزير محمد عبد الحميد بيضون..... ٣٣٩
- ١- المجتمع اللبناني المغترب وإمكانيات المساهمة هاني صفي الدين ٣٤١
٢- دور البلديات بين الممكن والمطلوب حسين قشور..... ٣٥١
٣- دور البلديات بين الممكن والمطلوب مصطفى بدر الدين..... ٣٥٥
٤- المؤسسات والجمعيات الأهلية وموقعها في تعبئة
الإمكانات المحلية: إبراهيم إسماعيل ٣٥٩
مداخلات وردود الجلسة السابعة ٣٦٧
كلمة الختام لرئيس المركز علي فياض ٣٦٩
- ### الفصل الخامس
- الوثيقة الختامية ٣٧٣

المشاركون في المؤتمر

* راعي المؤتمر :

أسعد دياب : وزير الشؤون الإجتماعية، ممثل فخامة رئيس الجمهورية
العماد إميل لحود.

* رؤساء الجلسات :

محمد عبدالحميد بيضون : وزير الموارد المائية والكهربائية.

ياسين جابر : نائب ووزير سابق.

حسين الحاج حسن : رئيس لجنة الزراعة النيابية.

بهية الحريري : رئيسة لجنة التربية النيابية.

سمير ضومط : نقيب المهندسين اللبنانيين.

نجيب ميقاتي : وزير الأشغال العامة والنقل.

روجه نسناس : رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

* خبراء وباحثون وفعاليات رسمية وأهلية :

إبراهيم إسماعيل : رئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة جهاد البناء الإنمائية.

فرنسيس أفوري : مندوب قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان إلى المؤتمر.

مصطفى بدرالدين : رئيس بلدية النبطية.

أحمد أمين بيضون : أستاذ مادة علم الإقتصاد - قسم الدراسات العليا - في

الجامعة اللبنانية.

زهير حطب : أستاذ مادة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، وخبير معتمد

لدى مؤسسات الأمم المتحدة.

مطانيوس الحلبي : مدير عام وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة.

وفاء شرف الدين : أخصائية في مجال التنظيم المدني والتخطيط المناطقي لدى إدارة البرامج في مجلس الإنماء والإعمار .

خليل شري : عضو جمعية الصناعيين اللبنانيين .

مكرم صادر : أمين عام جمعية مصارف لبنان ، خبير مالي وإقتصادي .

هاني صفي الدين : رئيس لجنة الشؤون الإغترابية في المجمع الثقافي .

جوزيف عبدالأحد : مدير عام التنظيم المدني .

بهيج عريبد : رئيس وحدة التخطيط في وزارة الصحة .

نجيب عيسى : أستاذ مادة علم الإقتصاد - قسم الدراسات العليا - في الجامعة

اللبنانية ، وخبير معتمد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

عبدالحليم فضل الله : نائب رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق .

محمد فنيش : نائب ، عضو كتلة الوفاء للمقاومة النيابية .

علي فياض : رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق .

قبلان قبلان : رئيس مجلس الجنوب .

ناجي قديح : مستشار لدى وزارة البيئة .

حسين قشور : رئيس بلدية صور .

جورج معوض : مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان .

ندی الناشف : نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان .

أديب نعمة : باحث إجتماعي ومدير مشروع تحسين أحوال المعيشة في وزارة

الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ناصر نصرالله : رئيس المصلحة الوطنية لنهر الليطاني .

فادي النمّار : مدير عام الطرق والمباني في وزارة الأشغال العامة والنقل .

المقدمة

أسدل لبنان ستاراً نهائياً على فصول الإحتلال، وأعاد إلى جبهته الجنوبية لأول مرة صلابتها العسكرية والسياسية، بعد عقود من التراخي وغياب التوازن، وقت عكست هذه الجبهة تقلبات الداخل وتناقضاته، وتفاعلت مع ضغوط الخارج المتعدد الأغراض والمشارب، وعبرت في أغلب الأحيان عن تدهور مستويات التضامن المحلي، تجاه السياسات المرتبطة بالصراع مع العدو وحروبه الإقليمية.

إلا أن تبديلاً عميقاً طرأ على المشهد، جعل من المسألة الجنوبية إستثناءً بين مفارقات لبنانية عديدة، فصارت إلى توافق إستكمل عناصره ببطء لكن بثبات، وتسلق سلم الإجماع الوطني خطوة خطوة، إلى أن إتصل بمسلمات وثوابت، انفصلت عن مجرى سجال داخلي لا قرار له.

إن إستقرار السياسات المحلية على هذا النحو، وتذويب الضغوطات الخارجية، أعاد ترشيح لبنان، ليحتل مقعداً لم يشغله في العربة الإقليمية، وليستعيد مكانته الغائبة، مذ تنازل عنها في سلسلة مساومات محلية وغير محلية، دارت به دورة بعيدة، حسب معها أنه أفلح في مقايضة حياده بإستقراره وإزدهاره، لولا أن إستكملت الدائرة دورتها لتلقي به في براثن أخطر التفاعلات المشتقة من الصراع إياه.

لكن الإنتصار الكبير إذ طوى تساؤلات عريضة، وأجاب على أسئلة كبرى، لم يطو أسئلة وشكوكاً أخرى أقل رتبة، لكن من الأهمية بما لا ينكر، أساسها ذلك التباين في التوقعات بين المجتمع والدولة. فالأول يميل إلى إعتبار فعل المقاومة معيار أداء، وأن حدث التحرير سقف للآمال، ويسعى إلى تعميم أشكال المناعة

والكفاءة التي أبدتها شرائحه إبّان مراحل التصدي للعدو، وتطبيقها على الخطوات التالية سياسية كانت أم إجتماعية أم إنمائية .

أما الدولة كمؤسسة، فبدت متخلفة في الشوط، وضعيفة الأهلية في إحتواء هذا الحدث، وقد كان مقدرآله، أن يلقي في روع مجتمعا السياسي، الخشية والحذر، لولا تحولات مشهودة في قمة القرار السياسي، الذي نحا منحى الخيارات الشعبية، فقدمت السلطة وقواها نموذجاً، تفاعل مع المقاومة بجد، وصولاً إلى تلك الخاتمة المجيدة .

إذاً، عندما كانت آخر قوافل العدو تندحر في وطيس معركة من النار والرصاص، وكان ذلك السيل البشري الأعزل، الناهض من سني المقاومة الطوال، يتعقب دون وجل جيشاً يندحر ببؤس، وآخر ينهار دون قتال . . كانت بعض مناخات العاصمة تطرح سيلاً من الأسئلة والإستفهامات مدارها واجبات ما بعد التحرير بعد إنجاز واجبات التحرير نفسه . . متجاوزة شؤون اللحظة وشجونها .

اللحظة المشحونة بترقب وتوتر، وبسالة جماعية قل نظيرها، والتي استوت إنجازاً تاريخياً بحق، ساعة أحكم ذلك الجندي إغلاق «بوابة فاطمة»، ليس فقط على آخر كتيبة أفلتت بصعوبة من حصار أكيد في الريحان، وإنما أيضاً في وجه آمال كبيرة، وأطماع من صنف تلك التي إبتدعت الكيان، وعلى أنقاض نزعة عسكرية سطت على السياسة والدبلوماسية وأدارت السلم والحرب، وإدعت انها التعويض عن لحمة الإنتماء لهذا الخليط الهجين ومصدراً بديلاً للكرامة الوطنية . . وكذلك، على أنقاض إستراتيجية التحييد وحروب الإحتواء، التي تبناها العدو تجاه لبنان .

لكن، يبقى التساؤل الأبرز ماثلاً، حول قدرة هذا الحدث التاريخي على تجاوز مصادر الإعتلال والعجز والقصور في النظام اللبناني وقطاعه العام، وتركيبته المؤلدة للسلطة، ومدى قدرته على فتح كوة في جدار المحافظة والجمود، والتحول إلى موجة إيجابية للإصلاح في السياسة والإجتماع، تصنع حقائقها الدائمة، وتضع أنصبتها الأخلاقية في مواقع التدهور المعنوي، وإنخساف القيم، وتزرع ثوابتها ومبادئها في كل مكان، بحيث لا تصير إلى عزلة تطويها بعدها موروثات المحيط

وشروطه وتحيزاته . . . وبحيث يقبض تقديم فهم جديد للأهداف الوطنية وقواعد التنمية ، ومفاهيم الفقر والحرمان والتخلف ، وإحتياجات التحديث المادي والبشري ، ولجوهر دور الدولة ، ومعنى العمل العام ، ولكيفية إنتخاب الأولويات المحلية ورفض تراتبها ، وتجديد الوظائف الإقليمية .

نقول ذلك ونحسب أن إشكالية تنمية المناطق المتحررة ، هو إختصار لمعضلتها المزمنة على المستوى الوطني ، وإن معاناة أوضاعها وإحتياجاتها هناك ، هو أشبه بالحفر في تاريخ التخلف والحرمان في لبنان الحديث ، والذي أفلتت منه مناطق في عهود مختلفة وبدرجات متفاوتة ، بينما إستقر حال المناطق المحررة ، ومعها مناطق أخرى معروفة ، على هيئة ما إنتهت إليه في الربع الثالث من القرن المنصرم ، حين بدأ أن إطلاق حبل الفقر والتفاوت الإجتماعي على غاربه ، سيطلق حبل القوضى والإضطراب (كما حصل بعد عقد من الزمن) ، فحظيت في الستينات ، بآخر الدفعات المضمحلة من التجهيز ، تلك التي تبدأ عارمة في المركز ثم تمضي متباطئة ، لتصل متلاشية إلى الأطراف .

ولا يستقر تحديد إحتياجات المناطق المحررة ، إلا إذا جرى سبر غورها وإعتماد تعريف دقيق لأزمة إنمائها ، وهي أكثر تعقيداً وتركيباً من مجرد ذبول للإحتلال ، وأضرار ناجمة عن الحصار والأعمال العدوانية ، إذ تقع عند تقاطع ثلاث أزمات :

أزمة النموذج الإقتصادي الإجتماعي اللبناني ، الذي أفرط في ليبراليته ، حتى وقع فريسة أقوى أطرافه ، . . . وهؤلاء لم يقتنصوا فرصهم في سياق تنافس مشروع عادل ، بل كانوا أبرز من إستفاد من نظام (هو باللائمة أشبه) لتوزيع المغنم والإمتيازات ، والذي بنى نفسه بنفسه منذ الإنتداب مروراً بمحطات الإستقلال وفورة النفط ، إنتهاء بالحرب الأهلية وما بعدها .

هذا النظام هو الذي ساهم في رسم خريطة طبقية مناطقية إجتماعية ، تتماهى خطوطها مع خريطة الإنقسام السياسي ، بل منح ولا زال يمنح الحق لنفسه بإتخاذ أكبر القرارات ، حول أي الشرائح هي الأولى بالرعاية ، وأي القطاعات هي القائدة للتنمية وأي إستراتيجيات النمو هي الملائمة . . . وفي خضم إجابات مرسومة بل مطبقة سلفاً ، تتعمق الهوة الإجتماعية ، وتغيب في زوايا الإهمال المنسي مجتمعات

داخلية ومناطق وقطاعات، بينما تنعم أعتى الإحتكارات وأقوى الإمتيازات، بظلال حلقات متصلة من النظم والتشريعات وأوجه الحماية الظاهرة والمستترة. . . ، وذلك في مجرى تداول المصالح والخدمات بينها وبين النسيج الحاكم، وتبادل الإعتراف بالشرعية بين إقطاعين مقنَّعين إقتصادي وسياسي .

المناطق المحرَّرة، كما باقي الجنوب وأقضية في الشمال والبقاع وجبل لبنان، كانت ضحية هذا التوزيع غير المتكافئ للنفوذ، ولمراكز القرار الإثمائي والسياسي، ولصورة لبنان ما بعد الإستقلال، التي أبرزت فقط السمات العامة، لمشهد إحتجبت خلف جدرانها البراقة، وردهااته الفخمة، أقبية داكنة للتخلف والعوز، وتفاوت خيالي في توزيع الدخول وتقسيم الثروات العامة والخاصة، وخواء في دور الدولة حتى في اللحظة التي يظهر فيها إنعدام فرص فئات في أدنى السلم أمام ضراوة شروط السوق الإحتكارية. هذه السوق التي تحظى بفائض قوة، مصدره النخبة المالية الإقتصادية، التي أثرى معظمها بفعل المساندة الهائلة والمتكررة من جانب السلطة، وقد تحولت مع الزمن من جماعات ضغط فاعلة إلى شريك مستتر لهذه السلطة، ومصدراً لرفد المجتمع السياسي بنخبه وهيئاته .

هكذا قررت نخبة محددة، إكتسبت إمتيازاتها من الإنتداب وراكت فوائضها منذ إندمجت في سياسات الإنفاق العسكري والمدني للحلفاء أثناء الحرب الكونية الثانية، أن جوهر الحرية الإقتصادية، ليس الحد من تدخل الدولة حيث ينبغي، بل إضعاف قدرتها على التدخل، وإختطاف زمام المبادرة نهائياً منها، ومنعها حتى من دور المنظم المحايد وضابط الإيقاع، وعنصر التوازن بين قوى متضادة، مع أن موقعها هذا هو حيثية أساسية، في بناء دولة عصرية فاعلة نشطة، واحداً أركان الحرية الإقتصادية في أكثر نسخها كلاسيكية .

على هذا المنوال نسجت الإختلالات البنيوية خيوطها، ووطدت دعائمها، وباتت رديفاً وتوأماً للإقتصاد الحر، وقاعدة لا إستثناء في بيئة منشقة على نفسها بأكثر من شكل، ولأكثر من سبب، لكن في صدارة الأسباب تزمَّت النموذج اللبناني الذي يعمل على إستيعاب التطورات وإحتوائها قبل إعادة إدماجها في بنيته

الجامدة. هذا ما جرى في ستينات وسبعينات القرن المنصرم، وما لا نود تكراره بمناسبة هذا التطور اللبناني الفريد.

لقد كانت المناطق المحررة، ضحية تاريخية لإقتصاد العزل والإختلالات هذا، الذي واظب على حبس فوائضه في أقنية قليلة مغلقة، تمنع من أن تجري إلى مصب واحد. فإزدهار قطاع واحد (الخدمات في المثال اللبناني) لم يخلف نمواً عاماً، ولم تتسرب تدفقاته، من ثنانيا التشابكات القطاعية إلى أمكنة أخرى، وإزدهار مناطق بعينها لم يقتحم حصون التخلف في باقي المناطق، وترقي فئات إجتماعية لم ينتشل فئات أخرى، بل أن أي قفزة إلى الأعلى للأولى تدفع الثانية، في ردة فعلٍ معاكسة إلى الأسفل.

بيد أن نظام عدم التوازن وحياد الدولة التام هذا، إذ وسَّع الهوة الإجتماعية وشوّه المؤشرات، شجع المبادرة الفردية وحفّز طموحات القطاع الخاص وزاد من إنتاجية المشروعات الشخصية غير المنظمة. لكن إفتقاد روح المبادرة للرعاية، قلل من فعاليتها في بناء إقتصاد حديث، وورطها في نزعة تجارية مغالية، فالإستثمار هو في أقصر الآجال، والمضاربة تضافرت مع إقتصاد مالي لإطلاق فقاعات بدت كأنها نمو، وتجاوزت قيم الإستثمار السريع حقل الإقتصاد والتجارة، لتزرع في المجتمع بذور نفعية خطيرة أصابت الحس المدني، وأهدرت بعض معاني المواطنة وقللت من المسؤولية العامة تجاه الدولة والمجتمع، كما بدا ذلك في أسوأ صورته مع نشوب الحرب.

الهوة العميقة بين المجتمعات المحلية مصدرها أيضاً، أن دوائر التدفق الإقتصادي قصيرة جداً وسريعة ومؤقتة، ولا تمر إلا على قليل من المشاركين، فالسياحة في أوج إزدهارها، تربعت في نطاق ربع دائرة، مركزها بيروت ولا يزيد شعاعها عن كيلو مترات قليلة إلى الشمال والشرق، والتجارة عندما تضطر للمرور على مزارعي البقاع والشمال والجنوب فليس لتحوّل شيئاً من فوائضها الخيالية، بل لتغنم من هؤلاء الشطر الأكبر من ذلك الهامش الصغير، الذي يبقى على نبض متقطع للحياة، في ذلك الإقتصاد النائي. أما قطاع كبير وواعد كالقطاع المصرفي،

فقد استدبر حينذاك إحتياجات التنمية الداخلية، معولاً على الوساطة المالية بين خارجين، خارج النفط العربي في طرف، وخارج مراكز إعادة الإستثمار في الغرب في طرف آخر، خلا أقلية محلية محظوظة ونافذة حظيت بتمويل ملموس، بينما تحول قطاع العقارات، الذي نعم بقسم كبير من المال المصرفي، إلى بؤرة مضاربة رفعت بالتكاليف الكلية إلى أعلى، فإنحرفت بتوزيع الموارد عن جادتها الإقتصادية المثلى.

وحيث تفشل قنوات التوزيع إلى هذا الحد، وتصل العمليات الإقتصادية إلى طريقها المسدود، يزداد دور الدولة أهمية، في عملية إعادة التوزيع التي تمثل أهم وظائف الدولة الحديثة في إقتصاد حر. وبعكس ذلك جرت أمور الدولة في لبنان، عندما واجهت إضطراب التوازن الوطني العام، بمزيد من الإستقالة لأسباب لها علاقة بذلك التماهي الفاضح بين المجتمع السياسي، ومجتمع النخبة المالية الأكثر ثراءً وإحتكاراً.

من هنا نفهم كيف أن ضريبة الدخل، هي إحدى الفرائض المدنية الغائبة، إذ تقل معدلات جبايتها تاريخياً، عن أقل مستوياتها في أدنى دول العالم الثالث تقدماً.

وكيف أن النمو السريع للإقتصاد اللبناني، منذ أواسط الخمسينات، ترافق مع بناء بطيء للإطار المؤسّساتي العام للدولة، والذي لا يزال متأخراً حتى اليوم، بل جرى التراجع عن بعض خطواته، وإحباط أخرى، كإلغاء وزارة التصميم، وتهميش مؤسسات كإحصاء المركزي، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وبنوك التسليف المتخصصة، والجامعة الوطنية وجهاز التعليم الرسمي . . .

وكيف ان مناطق إنتظرت عهد الوفرة عقوداً، قبل أن تصلها أولى طلائع الدولة، دون أن تستوفي حظها من التنمية حتى الآن، وأخرى لا تزال تنتظر هذه الطلائع دون جدوى . . .

وكيف أن البرامج والسياسات والخطط الخمسية والعشرية . . . كانت تنهزم تباعاً، أمام بيئة أعمال ترتاب أبداً من أي مبادرة للدولة، وترى لها أنصاراً كثرأ في

دهاليز الإدارة وأروقة السياسة . . .

وكيف أن التجهيز القطاعي (زراعة، صناعة . . .) كان خارج فلك الاهتمام . . . وأن مشروعاً وطنياً كمشروع الليطاني، كان عليه ان ينتظر كل هذه السنين، ليوضع على بساط البحث، فيما نفذت فصوله الخدمائية بكل بساطة . . . وكيف أن هذا الوطن الصغير مساحة، والذي لا يتعد أقصى أطرافه ١٠٠ كلم عن العاصمة في متصل من العمران . . . إشمتم على مناطق نائية إنمائياً، لم تعرف مع الدولة إلا علاقة الخصومة والإقصاء، أو علاقة اللجوء والإلتحاق، عندما يؤول بها الحال إلى الهجرة نحو الوسط وإتخام أحزمة البؤس بؤساً . . .

وكيف أن نزيف الهجرة الإقتصادية الذي لا ينقطع، كان موضع ترحيب دائم، كأنما أموال الإغتراب هي مكافأة مجزية لتلك الخسائر المتراكمة من العناصر الشابة، والعمالة الماهرة، والخبرات الفنية والعلمية (التي لم تلق أماكنها اللائقة، في إقتصاد قليل التنوع قائم على السرعة، حيث لا تمتنع معها، للتعلم والبحث العلمي والتفكير المنظم والتخطيط بعيد الأمد). وتتغنى الدولة بخسارة أبنائها، على أنها خصلة لبنانية مجيدة، ودليل روح وثابة ومغامرة (كأنما بالمغامرة تبني الأوطان) . . . بينما هي في واقع الأمر تتحلل مجدداً من واجباتها تجاه أولئك المغادرين، وتعفي نفسها من القليل الذي تقدمه لهم، وتخلي مسؤوليتها تجاه مناطق أوغلت في حرمانها فصدّرت معظم أبنائها .

أولى أزمات المناطق المحرّرة إذاً، أنها تقع في الطرف غير الراجح في معادلة اللا توازن المناطقي، وأن قطاعها الإقتصادي هو ذلك القطاع المهمل في معادلة اللاتوازن القطاعي، وإنها عديمة الحيلة في معادلة تبادل المنافع بين الدولة والنافذين الإقتصاديين فيها، وان فئاتها تقع في أسفل سلم التنمية والدخل في معادلة توزيع، تقتطع عكسياً من الأدنى إلى الأعلى .

أما ثاني أزماتها فهي الحرب، وقد أضافت إلى تاريخ الفوضى الإجتماعية/ الإقتصادية، التي برع النموذج اللبناني في كبت تناقضاتها في إهاب من الإستقرار الشكلي، عناصر جديدة للفوضى، عبرت عن نفسها هذه المرة بوضوح وجرأة،

ومهدت لإنقلاب ما في الميزان الإجتماعي ، لصالح العناصر الجديدة ، التي إستثمرت في إقتصاد الحرب وملاّت قطاعاته ، لولا أن شطراً لا يستهان به من أعضاء النخبة المالية ، إنضم إلى نادي السلطة المستجد ، مستفيداً أيّما إستفادة ، من ميزة إضافية هي التخفف نهائياً من النزر اليسير من المسؤوليات ، التي حتمها في السابق حضور الدولة الشاحب ، كمنظم وضابط إيقاع .

إلا أن للحرب تداعياتها الكثيرة ، وإيقاعها المختلف ، فقد شقت طريقاً للتخلف والإفكار ، جعل من نفوذ طبقة مهيمنة إلى ذلك الحد ، عبئاً يستحيل تحمله من طبقات هشة أصلاً ، وزادتها الحرب هشاشة ، كما أصابت بأضرارها ، أكثر ما أصابت ، القطاعات الإنتاجية ذات الإستثمارات المادية والبشرية الحقيقية ، فأطاحت ببقايا الجدبة والعقلانية في الإقتصاد الوطني ، لصالح ذلك الإقتصاد المراوغ ، الذي تغلب وفرض سيطرته ، وكان نموذج الأدهى ، في النصف الثاني من الثمانينات ، حين سرت حمى المضاربة كالنار في الهشيم ، وإنصرفت القطاعات والوحدات الإقتصادية الى إذكاء جذوتها ، والإنغماس فيها دون هوادة .

المناطق الأكثر حرماناً ، أوقعت بها الحرب ، عقابها الأقسى ، فهي الأقل طاقة على تحمل الخسائر المباشرة وغير المباشرة ، والأكثر تضرراً ، من غياب الدولة ، التي تبقى رغم قصورها وتوطؤاتها المعروفة ، معقد الآمال في قضايا التنمية والعدالة ، وبينما أمكن لبعض النخبة التجارية ، أن تصطفي لنفسها أدواراً في الحرب أرفع مما كانت عليه في السلم ، بات لزاماً على قوى الإنتاج الحقيقي ، ان ترضخ لآلية تقسيم للموارد أقل إنصافاً ، فبدلاً من وساطة الدولة بين أطراف العملية الإقتصادية وفئات المجتمع ، من أجل توجيه عمليات التبادل الداخلية ، بنحو يتناسب مع أولويات التوازن والترشيد ، خلّف ضمور دورها ، وقيام علاقات مباشرة بين هذه الأطراف إختلالات مشهودة ، فغابت لغة التفاوض والمساومة بينها ، كون الدولة هي الوسيط المناسب بين متفاوضين ، وحلّت محلها شروط السوق غير الكفوء أو المنافس ، والمدار بقوة الإحتكارات وزخم الإمتيازات .

وهنا نأتي إلى ثالث أزمات المناطق المحررة ، وهي العدوان المتواصل لثلاثة عقود ،

ونزعم أن علاقة جدلية ما، ربطت بين تسرب العدو إلى الداخل وقد إتخذ وجوده فيه وجوهاً عدة أسوأها الإحتلال، وبين إعتلالات النموذج اللبناني ومواطن الإلتباس والفوضى فيه.

لقد إستدعت الفسيفساء اللبنانية الملتهبة الخارج إليها، وأغرّت جهات عدة بالتورط، فيما أضافت الاطماع التاريخية التي حملها العدو في جواره المضطرب مع لبنان، دوافع وحوافز تدفعه الى التوغل بعيداً في مدّ أذرعه الأمنية والعسكرية والسياسية.

وفي جانب آخر، أضرتّ أمراض النموذج اللبناني إياه، بالمناعة الأخلاقية اللازمة لصياغة الشعور الوطني العام، وتآليب الإحساس بالإهانة القومية، التي خفف من وطأتها تلك النزعة الممزوجة من فردية ونفعية، فتوطدت بعرف بعض الطبقة الحاكمة والنافذة حينذاك، العلاقة بين النجاح وبين مجانية الخطر، بين البراعة وبين التلاعب على الهوامش والإنتقال من جانب إلى آخر، دون إحساس عميق ومكلف بالمسؤولية والإنتماء... لولا إنفجار بركان المقاومة واطاحتها بكل المشروعات المزعومة.

والمقاومة، التي قاد حزب الله مسيرتها نحو الإنتصار، إنما هي إنتفاضة إجتماعية/ سياسية شاملة، إثنخت بنضالها جراح الإحتلال، ودفعته إلى التراجع، لكنها بالقدر نفسه ثورة غير مباشرة وغير معلنة، على تركيبة العزل والتمييز التي شوهدت التجربة اللبنانية الواعدة، ونداءً إستنهاضياً، إستجابت له على أوسع نطاق الشرائح والفئات والمناطق المهمشة والطرفية، لتلعب لأول مرة، دوراً حاسماً ومؤثراً وأساسياً في صياغة تاريخ لبنان الحديث، وللمفارقة على أسس ايدولوجية قيمة أخلاقية، تتناقض مع البراغماتية اللبنانية المتقلّبة.

الإحتلال إذاً هو ثالث أزمات المناطق المحرّرة وأخطرها، فقد قوض إقتصادياتها، وحاصر قطاعاتها، وشرّد مواردها البشرية وبدد قواها المادية، ومنع عنها التفاعل مع ديناميات الداخل، كما جقّف مصادر الإنتاج والدخل وتأمين فرص العمل، فيما أخذ بتكوين جزر مناطقية مرتبطة بالإقتصاد الصهيوني وملحقة بأسفل

درجاته .

وقد حرم الإحتلال هذه المناطق من نصيبها العادل ، أثناء موجات التوزيع الريعي لموارد الدولة ، وقد نفذها دون رقابة ، التحالف العريض الذي تولى السلطة في لبنان في إعقاب الحرب ، ووصل مدها إلى تخومها ، بغض النظر عن أن هذه السياسات التي إشملت على إصرار من قبل الطبقة الحاكمة على ترك فجوات إنماء هائلة وعلى إعادة الحياة إلى قوانين وقواعد عمل ذلك الإقتصاد الأقليمي غير المتكافئ ، بعد حقنه بمزيد من ليبرالية الفوضى . ولم يعن هذا الإنفاق العشوائي المستهتر ، أن تبدلاً فعلياً قد طرأ على الموقف من دور الدولة ، بقدر ما أدى -ربما عن تديبير وقصد- إلى تدمير منهجي لصورتها وحضورها وقدرتها على المشاركة والقيادة .

ما لا ينبغي إغفاله ، بناءً على ما تقدم ، هو الأساس الإصلاحي الثوري للمقاومة ، والتي باتت بعد إكتمال مثالها المؤسس لمستقبل الصراع ، أقرب إلى إطلاق حراك تجديدي في الداخل ، بعيد كل البعد عن ذلك الإيقاع البطيء الذي ألقى بالمجتمع والسياسة في فخ مزاج تقليدي ساكن ، يحول دون المس بيبؤر التخلف في النظام ، ودون وضعها على سكة تغيير منظم ، يقف على أرضية المزج المدروس بين العام والخاص ، بين الإقتصادي والإجتماعي ، وبين المنافع المشروعة ، والقيم الأساسية .

وقد كان للمقاومة ، طريقتها في التعبير ، عندما أوجدت زمنها السياسي الخاص ، المستقل عن أزمة الداخل والتواءاته ، لكن على أرضية الوصل لا القطع ، فأمكن لها أن تكون عنصراً يؤثر على السياسة من خارجها ، وعلى الإجتماع من داخله ، وإستطاعت دفع طبقات السلطة ، في الحكم وخارجه ، إلى النقطة التي وصلت إليها ، أي إلى تبني إستراتيجية المواجهة في أصعب الظروف القومية ، والمفارقة إنها كانت تتصل من أي إلتزامات ، وإختارت حياداً شبه معلن في ذروة أزمة الإجماع العربي على الصراع .

والمقاومة ، بمعنى آخر ، إنتفاضة إنتماء ، إنتماء إلى الهوية العربية الإسلامية ، بعد أن أعادت ربط الهوية اللبنانية بها ربطاً طوعياً . يمر من باب الإندماج بقضايا الأمة

والإنتماء لغاياتها، بدلاً من الإحتكام إلى نصوص ومواثيق، كرستها موازين القوى، وتخفي وراء رصانة تعبيراتها ودقتها، تسويات قد تطيح بها توازنات جديدة.

إن إعادة تركيز البعد الإسلامي العربي في الهوية الوطنية، هو ثورة بحد ذاته، والكفيل بتحريرها من ماضي التشكيك، وإستردادها من بين أسئلة بدايات القرن التي علقت بها، فتتضم بذلك إلى عائلة الهويات الوطنية الأكثر إستقراراً في العالم العربي والتي إستتبت منذ الإستقلالات على قاعدة الربط التفاعلي المتين بالهوية الجماعية.

وهي - أي المقاومة - إنتفاضة إنتماء أيضاً، عندما إستحضرت قضية الحدود إلى قلب الوطن ورفعتها إلى مصاف أعلى مسائله، وإستجمعت من أجلها جهوداً وتضحيات وموارد، فكأنها تعلن لأول مرة، أن للوطن حدوداً حقيقية صارمة، في أعقاب عهد كانت الحدود فيه رخوة ومرسومة بإهمال، على تخوم ذلك السياج الذي يفصل بين الإنماء والحرم، بين المركز القومي والأطراف القصية، بين لبنان التاريخ، لبنان القلب، وبين لبنان الجغرافيا، الذي لا تزال أطرافه الجنوبية - بخلد البعض - حائرة بين ولايتي صيدا وعكا.

لا يمكن إذاً، مقارنة مسألة إنماء الشريط المحرر، دون إستظهار إشكالياتها الفعلية، حيث لا يرجى لها فحسب إطلاق موجة إنفاق جديدة كالتى خبرها لبنان، فتتصاعد وتمتد وتشمل، ثم تتكسر تبعاً على صخور القصور والفساد وتتلاشى دون أثر، بينما المأمول منها ولها، أن تمثل فرصة لإعادة النظر في شأنين :

الأول: دور الدولة: فلا تقف عند أحد نقيضين، في طرف التدخل المفرط، لكن من خلال السوق، وبأدوات مالية/ نقدية، ولتمويل برامج غير متفق عليها تعيد توزيع الموارد إعتباطاً بين القطاعين العام والخاص وبين القطاعات الإجتماعية المختلفة، وبدلاً من أن يكون لتدخل الدولة طابعاً مؤسستياً، تشريعياً منظماً ولأهداف إجتماعية مدروسة، جرى توريث الإقتصاد بأكمله في أزمة المالية العامة، المتفرعة عن الترهل الهيكلي في بنية الدولة وبنائها.

هذا في طرف، أما في الطرف الآخر، فالحياد التام الذي يعني إستقالة الدولة من

أهم أدوارها أمام الرأسمال المنفلت من عقالة، والإمتناع عن إستفزاز مراكز القرار المالي، لتتحول إلى مجرد طريق سريع لوصل راكبي أسرع العربات وأفخرها إلى أهدافهم.

ورغم أن حاكمي الدولة هذين يقعان في طرفي نقيض. فقد تعاصرا، وخصوصاً في العقد الأخير، فتدخل الدولة تعاقب عليه هدفان، تنفيذ سياسات الرأسمال المغامر أولاً، وتضميد الجراحات التي نكأتها هذه السياسات ثانياً. وليكن إنماء الجنوب، مناسبة لتحديد ما إذا كان بإمكان الدولة قيادة عملية تنمية، ولإشتقاق إطار مؤسساتي صالح لتحريك دورة إقتصادية بأكملها وتعبئة طاقة القطاع الخاص كمحرك رئيسي، فيما تقوم الدولة بمهام المساند الإحتياطي لأضعف الطبقات، عبر التدخل لصالحها، ولأسباب إقتصادية/ إجتماعية في الوقت والمكان المناسبين، أي لتكون شريكاً حيناً وظهيراً في أكثر الأحيان.

الثاني: نمط التنمية: إذ تخلو التنمية في لبنان من مرجعية صالحة ونموذج يصح القياس عليه، - فخلا أمثلة متفرقة - لم يصادف مساعيها النجاح في أوقات الرواج كما في أوقات الكساد، وفي الإستقرار كما في الإضطراب، وعانت طوال الوقت، من فشل الادوات وعقم البرامج، وبدائية الثقافة المؤسسية المدبرة لها، وعانت أيضاً من ضعف قدرة الدولة على إنتهاج سياسات طويلة الأمد والتنسيق فيما بينها. ويتفاقم هذا العجز كلما جرى الإنتقال تباعاً، من السياسات النقدية إلى السياسات المالية، ومن السياسات المالية إلى السياسات الإقتصادية/ الإجتماعية. فهذه الأخيرة غير حاضرة بقوة، وغير متفق على غير ما تمليه ظروف السوق، التي يقع زمامها في أيدي قلة إحتكارية، أسست للوظيفة والدور وأعدت هندسة الإقتصاد الوطني تكراراً ليتوافق مع التغيرات الطارئة على رؤيتها للأحداث. أما السياسة المالية، فكانت سياسة للموازنة، تتوقف وظيفتها عند إعادة جدولة محاسبية لأنشطة الدولة، فلا تسترشد بمعايير إجتماعية وإقتصادية أو تقصد إلى تحقيق أهداف بعينها، وقد إطمأنت إلى عهد الوفرة وإلى توازن الإيرادات والنفقات لزمان، حتى إذا إنقضى هذا العهد، وإنقطع إلى شح في الموارد وجسامة في النفقات، إستعادت السياسات المالية أهميتها، فقط من أجل للممة أزمة الدولة ومعالجة تدهور أوضاعها.

السياسات النقدية ، وهي أقل السياسات أهمية في التنمية (حيث إن التنمية هي بناء متكامل للسياسات الثلاث مشفوعة بتخطيط بعيد المدى) فقد جرى الإرتكاز إليها في توجيه دفة الدولة ، وتسيير إستراتيجياتها ومعالجة إختلالاتها .

لقد إستقت السياسات النقدية أهميتها من انها قصيرة الأجل وتشتمل على تدخل غير مباشر في السوق ، ومن خلال قطاع واحد هو القطاع المصرفي ، الذي يطمئن عادة لرعاية الدولة ولا يستاء من تدخلها ، خلا كونه من القطاعات القائدة تاريخياً في الإقتصاد الوطني . وقد أخذت السياسات النقدية أهميتها أيضاً من ذلك الفكر الكلاسيكي الذي جرى تبنيه بقوة ، والذي يرفض إستعمال الدولة لميزانيتها العامة ، للتصرف كفريق مشارك في النشاط الإقتصادي العام ، والذي يدعو إلى إستقلال السياسة النقدية عن المالية وتقديمها عليها وإعتمادها بالتالي كأداة تدخل شبه وحيدة ، تضمن أقصى حياد للدولة .

نمط التنمية في لبنان ، كان إذاً ، متردد النموذج فقير السياسات ، فتارة أساسة النمو ، إلا أن نمو الخمسينات والستينات والسبعينات لم يتحول إلى تنمية ، وتارة أساسه القطاع العام ، الذي قام بدور البديل الإحتياطي للقطاع الخاص ، عندما عجز هذا الأخير عن النهوض بمفرده من بين زكام الحرب ، والصمود في وجه المتغيرات المحلية والإقليمية الجمّة .

لكن وهن القطاع العام ، وغياب الفكر التنموي الفعال ، وعدم الإيمان بأصالة وديمومة دور الدولة ، أظهر من جديد عمق التناقضات ، وبؤس المراهنة على نهوض فعلي إنطلاقاً من قاعدة الإختلالات الجوهرية نفسها . فبدا بوضوح كيف ان قطاعاً واحداً لا يمكن ان يكون بمفرده قائداً للنشاط الإقتصادي ومتحملاً لأعبائه ، وان إهمال السوق الداخلية وممالة القطاع الخاص ، على حساب دور رعائي متكامل للقطاع العام سينقلب تدهوراً حال إستنكاف الأول عن تحمل المخاطر ، وإفتقار الثاني إلى إعادة تأهيل وإصلاح شاملة ، وكيف أن تشييد النظام الإقتصادي على أسس ليبرالية مغرقة ، يترافق للمفارقة ، مع تضخيم متعمد وغير مبرر للقطاع العام .

إن قيادة عمليات تنمية شاملة ، أو موضوعية ، تقتضي توزيعاً واضحاً للمهام بين القطاعين العام والخاص ، وتنسيقاً للأهداف بينهما وإعادة تعريف للوظيفة

الإقليمية، دون الركون إلى استثمار قلة لفروع إقتصادية مربوطة بالخارج ومعزولة عن الداخل . وتقتضي أيضاً التأسيس مجدداً للدولة ، وترسيخ بنيتها المؤسساتية المترهلة ، بحيث تغدو ممثلة لمجموع مصالح أفرادها وفئاتها ، وبحيث يغدو العقل السياسي والإداري معنياً بكل الأهداف والإحتياجات دفعة واحدة .

الهاجس التنموي إياه، هو الذي دفع بالمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، الى تنظيم مؤتمره الموسع حول إنماء المناطق المحررة والمتاخمة وإعادة إعمارها . والذي توج برزمة من الأنشطة البحثية والإستقصائية المتعلقة بهذه المناطق على مدى أكثر من عام ، بدأت قبل إندحار العدو .

هذا المؤتمر هو أيضاً ، جزء من متابعات المركز الدورية والمركزة ، لقضايا التنمية والإصلاح في لبنان ولا سيما ما إرتبط منها ببنية النظام ، وبالمناطق الأكثر فقراً وحرماناً ، وتتمحور أهدافه الرئيسة حول ما يلي :

١- تطوير النظرة إلى إحتياجات المناطق المحررة ، والتركيز على المنظور التنموي ، بدلاً من الإحتكام مجدداً للرؤية الخدمائية/ الريعية التي حكمت ولا زالت تحكم سياسات البناء والتطوير وإعادة التأهيل .

٢- تقويم الخطط والبرامج التي أعلنت عنها الحكومة ، والموجهة إلى هذه المناطق ، وذلك على قاعدة الإحتياجات الفعلية ، وتسكين مسألة إنمائها في رتبها المتقدمة في سلم الأولويات الوطنية .

٣- المراجعة النقدية لأداء الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة في المناطق المحررة ، بعد مرور أشهر عدة على التحرير ، وقياس كفاءة هذا الاداء في تحسين مستوى الخدمات ، وفي تمكين المقيمين من البقاء والنازحين من العودة .

٤- البحث في معوقات إنماء هذه المناطق ، ومعاينة العقبات لا سيما منها معضلة التمويل .

٥- تحليل أدوار الأطراف الفاعلة إقتصادياً ، في إنماء الشريط المحرر ، الدولة كراع لعمليات التجهيز وترميم وتطوير البنى التحتية وكإطار مؤسساتي تشريعي ناظم . والقطاع الخاص المقيم والمغترب ، كشريك متفاعل مع الحوافز والفرص ، التي يؤمنها الاداء الحكومي العام ، وخصوصاً في حقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . . .

ومؤسسات المجتمع المدني ، كجهاز تطوعي لا مركزي ، مهمته الأساسية تعبئة الموارد المحلية ، ولا سيما البشرية ، والوصول إلى أبعد احتياجات المجتمعات المحلية وأكثرها خصوصية وتفصيلاً .

وقد مثل المؤتمر بجلساته المتعددة ، إطاراً للنقاش موسع شاركت فيه النخبة المعنية بإنماء المناطق المحررة ، ومؤسسات محلية ودولية ، وأجهزة حكومية ، ومنظمات أهلية ، وإنتهى إلى جملة محصّلات وتوصيات ، إختصرتها الوثيقة الختامية ، التي صدرت عن المؤتمر ، وأعلنت في بلدة بنت جبيل المحررة .

والمركز إذ يشني على الجدية التي وسمت أداء المشاركين في فعاليات هذا المؤتمر ، إرتأى جمع أبحاثه ودراساته ، بين دفتي كتاب ، تعميماً للفائدة ، ومساهمة في تصويب مسارات تنمية المناطق المحررة ، التي لم تعرف بعد انطلاقها الرئيسية .

عبد الحلیم فضل اللّٰه

نائب رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق